الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني

الصقر: 28% من أرباحنا خارجية و14% من «بوبيان»

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، ان أرباح العمليات الخارجية تشكل 28% من أرباح المجموعة، كما تساهم أرباح بنك بوبيان بنسبة 14%، وأضاف في حوار أجرته معه قناة العربية انه يتوقع عاماً متميزاً في أكثر من صعيد، خصوصاً مصر والمملكة العربية السعودية.

على صعيد آخر، أشار الصقر إلى تحديات المتطلبات الرقابية، خصوصاً أن للبنك عمليات في 15 دولة، وكشف عن تجنيب مخصصات في اطار التحضير لمتطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الجديد IFRS9. وفي ما يلي نص الحوار:

● عصام الصقر

● ما ابرز المصادر التي اثرت في ارباح البنك والنمو الحاصل لدى المجموعة، وما توقعاتكم للسنة الجديدة؟

- جاء اداء المجموعة مميزاً جداً خلال عام 2017 بل هو الأفضل على الاطلاق منذ تأسيس البنك، حيث حققنا ارباحا صافية بلغت 322.4 مليون دينار كويتي، بنمو 9.2% على اساس سنوي.

والدافع الرئيسي لهذا النمو هو استمرار التحسن في الأنشطة التشغيلية وزيادة حجم الأعمال. واحب ان اذكر ان صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة قد ارتفع لبيلغ 822.7 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 10.4%.

وتواصل استراتيجية المجموعة التركيز على تنويع مصادر الدخل، حيث ساهمت أرباح عملياتنا الخارجية بنسبة 28% من أرباح المجموعة وساهمت أرباح بنك بوبيان بنسبة 14%.

أما بالنسبة للقروض والتسليفات الإجمالية فوصلت إلى 14.5 مليار دينار كويتي، مرتفعة بنسبة 6.5%، فيما نمت ودائع العملاء بواقع 9.3% لتصل إلى 13.8 مليار دينار كويتي.

● ما توقعاتكم لعام 2018؟

- نتوقع ان يستمر الأداء المتميز الذي شهدناه في عام 2017 هذا العام أيضاً، حيث تستمر بيئة الاعمال الواعدة في الكويت بينما نعزز تواجدنا في أسواقنا الخارجية لاقتناص فرص النمو.

ونتوقع نسب نمو جيدة محلياً مدعومة بالبرنامج الحكومي لتطوير البنية التحتية، بالاضافة الى استمرار التحسن في قطاع التجزئة أيضاً.

اما خارج الكويت، فسنواصل تعزيز حضورنا في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومصر. ونتوقع أن يكون 2018 عاما مميزاً بالنسبة لعملياتنا في المملكة العربية السعودية، حيث حصلنا على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية والرقابية في المملكة لافتتاح فرعين جديدين، كما سنقوم بالتوسع في طرح خدمات خاصة بإدارة الثروات.

● كم شكلت القروض الحكومية من حجم تمويلاتكم، وكيف تنظرون الى وتيرة المشاريع الحكومية في الكويت هذه السنة، هل أنتم متفائلون باستمرار النمو في الإنفاق الاستثماري، وما نظرتكم بشكل عام للاقتصاد؟

- النمو في محفظة القروض ياتي مدفوعاً بتسارع تنفيذ المشاريع الحكومية، حيث لدى المجموعة ومنذ سنوات عديدة علاقات مهنية قوية مع كبرى شركات المقاولات العالمية التي تنفذ تلك المشاريع

ونمو القروض لا يعتمد بالاساس على القروض الحكومية كعامل وحيد للنمو، حيث اننا نقوم بتمويل القطاع الخاص أيضاً لتنفيذ هذه المشاريع.

لا يزال نمو الائتمان في الكويت قوياً بدعم من النشاط الاقتصادي الايجابي، حيث تواصل الحكومة تنفيذ برامجها الخاصة بالإنفاق الرأسمالي. كما أن الوضع المالي للكويت لا يزال قوياً جداً نظرا لما تتميز به من الاحتياطيات المالية الكبيرة والتصنيفات السيادية المرتفعة، مما يفسح المجال امام تسريع وتيرة الانفاق الحكومي على الرغم من تراجع اسعار النفط.

● كيف لاحظتم وتيرة الاقراض منذ بداية العام، والى أية أسواق تتجه بعد الضغوط على سوق الأفراد وسوق العقارات؟

- كما ذكرت في السابق الداعم الاساسي لنمو الاقراض في عام 2017 كان استمرار برنامج الانفاق الحكومي وهو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي وقد ساعد في الوقت ذاته على نمو الائتمان. بالاضافة إلى هذا لاحظنا بعض التحسن في نمو الائتمان في سوق التجزئة وهو ايضا متوقع ان يستمر في 2018 بعد بعض الضعف الذي رأيناه في الفترة الماضية.

● هل لاحظتم تعثرات في السوق منذ بداية هذه السنة، خصوصا بقطاع الإنشاءات، وهل ارتفعت القروض المتعثرة لدى البنك، وكم اصبحت النسبة من اجمالي القروض وحجم التغطية؟

- في الحقيقة لم نلاحظ اي ضعف في قطاع معين في الاقتصاد او اي تدهور ملحوظ في المحفظة الائتمانية لاي من القطاعات التي نعمل فيها بل على العكس فقد لاحظنا بعض التحسن الناتج عن تحسن البيئة الاقتصادية العامة في الكويت والناتج عن زخم المشاريع الحكومية، ولدينا ثبات في نسبة القروض المتعثرة وهي حاليا في حدود 1.4% مع نسبة تغطية تقارب 300%. وأود ان أذكر ان هذه النسب تعتبر من افضل النسب مقارنة بالمعدلات العالمية.

● ما هي تحديات القطاع المصرفي هذه السنة، وأين هي الفرص بالنسبة للبنك الوطني، وهل مازلتم تنوون زيادة حصتكم في بنك بوبيان؟

- تكلمنا عن الفرص وتوقعاتنا لعام 2018 اما بالنسبة للتحديات فاهمها يتمثل في زيادة المتطلبات الرقابية عالمياً وهو ما يعد تحدياً كبيراً لنا، حيث ان لدينا عمليات في 15 دولة بمتطلبات رقابية مختلفة. وعلى صعيد آخر لدينا التزام كامل تجاه بنك بوبيان والمستمر في دفع عجلة نمو انشطة اعمالنا المصرفية الإسلامية. أما بالنسبة لزيادة حصتنا، فهذا مرتبط بعوامل عدة اهمها توافر حصة مطروحة للبيع بسعر مناسب وفي ظروف مناسبة وبعد الأخذ بعين الاعتبار موافقة الجهات الرقابية المختصة.

● نلاحظ ان هناك اتجاهاً متسارعاً في الكويت لرقمنة العمل المصرفي، هل يشكل ذلك تحديا للوظفي، وما هي استعدادات الوطني للمرحلة المقبلة؟

نستثمر في التكنولوجيا على جميع الجبهات. فعلى الصعيد الداخلي، استثمرنا بكثافة في نظمنا المصرفية الاساسية لتحسين الكفاءة وتعزيز الاداء الافضل. بينما نستمر أيضاً في التركيز على الاستثمار في الارتقاء بقدراتنا التكنولوجية لضمان تزويد عملائنا بتجارب مميزة. وقد اصبح لدى العملاء الآن إمكانية الوصول لاستخدام التقنيات التي تتماشى مع افضل المؤسسات المالية العالمية في فئتها مثل منصات الخدمات الخاصة بـ Online banking، mobile banking، والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيات الجديدة لا يتوقف، حيث إنها تمثل الوسيلة الكفيلة بتحقيق النمو المستقبلي لبنك الكويت الوطني.

● ماذا عن المخصصات أو إعدام بعض الديون أو المعيار الدولي IFRS9؟

- لقد جنبنا المزيد من المخصصات هذا العام (لا سيما المخصصات المحددة) في إطار التحضير للمعيار الدولي IFRS9 الذي نتوقع تنفيذه في عام 2018.

لقد اتخذنا نهجا متحفظا جدا في التطبيق، حيث إن طريقة تطبيق المعيار IFRS9 فيها بعض الغموض.

وسيتيح لنا هذا النهج المحافظ بعض الارتياح في المستقبل وسيضمن الانتقال السلس إلى معيار اعداد التقارير الجديد.

● الى أي مدى أثر تنفيذ صفقة امريكانا بداية العام الماضي ثم صفقة زين في نهايته على نتائج الوطني؟ هل حررتم مخصصات بناء على تنفيذ الصفقتين؟

- بالطبع الصفقتان اعطتا بعض الأريحية في القطاع المصرفي ككل وبالأخص عند اعتبار ضخامة حجمهما وعدد البنوك المرتبطة بهما، ولكنهما ايضا مثلتا عبئا على نمو محفظة القروض عامة بالنظر الى حجم التسويات الناجم عن الصفقتين.

الى ذلك، فإن تحرير المخصصات طبيعي كون اي قرض يتطلب مخصصاً عاماً، ولكن الاهم هو كيفية توظيف هذه السيولة للحفاظ على وتيرة نمو القروض.

التكنولوجيا عمودنا الفقري

قال عصام الصقر مما لا شك فيه أن التكنولوجيا أصبحت جزءا لا يتجزأ من نشاطنا اليومي ليس فقط في الأعمال المصرفية ولكن في كل جانب آخر من جوانب الحياة. ونحن في بنك الكويت الوطني، لدينا يقين دائم أن التكنولوجيا هي العمود الفقري لاي مؤسسة ناجحة، خاصة تلك التي تتعامل مع العملاء وبالأخص حين تغلب عليهم شريحة الشباب كما هو الحال في منطقتنا.

> تستمر بيئة الأعمال في الكويت واعدة
>
> نتوقع توسع عملياتنا في السعودية
>
> ثمة تحديات في زيادة المتطلبات الرقابية
>
> جنبنا المزيد من المخصصات لا سيما «المحددة»
>
> هناك مخصصات تحضيراً لتطبيق المعيار المحاسبي IFRS9
>
> صفقتا «أمريكانا» و«زين» منحتا القطاع المصرفي أريحية
>
> .. لكنهما مثلتا أيضاً عبئاً على نمو محافظ الإقراض
>
> تحرير مخصصات بعد الصفقتين كان أمراً طبيعياً.. ولكن

نائبة الرئيس التنفيذي في مجموعة «الوطني»

البحر: البنك أحد أكبر المنتفعين من الإنفاق الاستثماري الحكومي

أكدت نائبة الرئيس التنفيذي في مجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر ارتفاع محفظة القروض 6.5% في 2017 على الرغم من التسويات التي شكلت أعباء ثقيلة خلال العام، وأضافت في حوار مع قناة «سكاي نيوز عربية» أن نسبة القروض المتعثرة في «الوطني» من أقل المعدلات على مستوى العالم.

وأشارت إلى أن «الوطني» هو أحد أكبر المنتفعين في برنامج الإنفاق الرأسمالي الحكومي، علماً بأن برنامج تطوير البنية التحتية مستمر بلا تغيير رغم انخفاض أسعار النفط. وفي ما يلي نص الحوار:

● شيخة البحر

● ما أبرز مؤشرات اداء بنك الكويت الوطني في عام 2017؟

- حققنا اداءً مميزاً جداً خلال العام على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية. وبلغت الأرباح الصافية 322.4 مليون دينار كويتي في عام 2017 (1.1 مليار دولار أميركي)، بارتفاع بنسبته 9.2% مقارنة مع أرباح عام 2016، وهي الأعلى في تاريخ المجموعة منذ التأسيس. وقد اوصى مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية سخية بواقع 30 فلسا للسهم بالاضافة الى 5 في المئة أسهم منحة.

استمر هذا الأداء زخمه بالدرجة الأولى من نمو الأنشطة المصرفية الأساسية وزيادة حجم الأعمال التي نعتقد أنها ستظل عنصرا اساسيا في تكوين النظرة المستقبلية للبنك لعام 2018 أيضا، وهو ما يعزز نظرتنا المستقبلية المتفائلة.

وارتفع صافي الإيراد التشغيلية بنسبة 10.4% هذا العام ليصل إلى 822.7 مليون دينار كويتي (2.7 مليار دولار أميركي)، بالاضافة الى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد بنسبة مماثلة بلغت 10% وهو ما يعكس النمو القوي في جميع الانشطة التشغيلية للمجموعة.

تواصل استراتيجية المجموعة بالتركيز على تنويع مصادر الدخل، حيث ساهمت أرباح الفروع الخارجية بنسبة 28% من أرباح المجموعة وكما ساهمت أرباح بنك بوبيان بنسبة 14% من أرباح المجموعة.

اما على صعيد الميزانية فنما اجمالي الموجودات بنسبة 7.4% خلال العام لتبلغ 26.0 مليار دينار كويتي (86.3 مليار دولار اميركي)، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 5 في المئة إلى 2.9 مليار دينار كويتي (9.5 مليارات دولار اميركي).

وقد ارتفعت محفظة القروض لدينا بنسبة 6.5% خلال العام على الرغم من التسويات التي شكلت اعباء ثقيلة خلال العام، في حين ما زال ملف التمويل لدينا يمثل مصدرا قويا للدعم في ظل نمو الودائع بنسبة 9.3% خلال العام ما يعكس قوة العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني على مستوى المنطقة والعالم.

وبعيدا عن زخم النمو القوي، ما زلنا نفخر بجودة أصولنا ومراكز الرسملة لدينا، وما زالت نسب القروض المتعثرة لدينا من اقل معدلاتها على مستوى العالم حيث تبلغ 1.42% مع نسبة تغطية تصل إلى 287%، في حين بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.8% متجاوزاً بشكل مريح المتطلبات التنظيمية.

اما بالنسبة للمخصصات والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية فقد جنبنا المزيد من المخصصات هذا العام (لا سيما المخصصات المحددة) في إطار التحضير للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي نتوقع أن يوضع موضع التنفيذ في عام 2018. لقد اتخذنا نهجا متحفظا جدا في التطبيق، حيث إن الكيفية التي ستُنفذ ما زالت غير واضحة تماما، وسيتيح لنا هذا النهج المحافظ بعض الارتياح في المستقبل، وسيضمن الانتقال السلس إلى معيار اعداد التقارير الجديد.

● ما توقعاتك لاداء البنك في الفترة الباقية من عام 2018؟

- بشكل عام نتوقع عاما جيدا جدا لبنك الكويت الوطني سواء في الكويت او في اي من الأفرع الخارجية للبنك.

● كما ذكرت سابقاً، فقد شهدنا اداء جيدا جداً في عام 2017، ونتوقع ان تستمر اتجاهات العام الماضي في عام 2018.

ففي السوق المحلية سنواصل اتباع نفس النهج لضمان استمرارية ربحية البنك وقيادته في السوق الكويتية في جميع القطاعات. ونتوقع ان تبقى بيئة التشغيل داعمة لهذه النوجهات، لان برنامج تطوير البنية التحتية الحكومي لا يزال دون تغيير، خاصة اننا نرى ان أسعار النفط اخذة في الاستقرار حول المستويات الحالية التي تتراوح بين 60 - 70 دولارا اميركيا للبرميل.

وعلى صعيد خدمات التجزئة في السوق المحلية، فإننا نتوقع ايضا عاما جيدا من حيث الاداء، فقد لاحظنا ان الاقراض الاستهلاكي يحقق انتعاشا في النصف الثاني من عام 2017 ونرى قوة دافعة معقولة ستستمر في 2018، ونكثف استثماراتنا في قطاع الابتكار والتكنولوجيا لضمان تقديم خدمة افضل لعملائنا وتوفير مسار لا تشوبه شائبة لتعزيز تجربتهم مع بنك الكويت الوطني، وسيتم تقديم العديد من عروض المنتجات الجديدة في عام 2018، والتي تستخدم بشكل افضل التكنولوجيا الحديثة ومستويات أعلى من التحول الرقمي في جميع أنحاء المجموعة.

موقع ريادي

قالت شيخة البحر: سيواصل بنك الكويت الوطني تصدر موقعه الريادي على مستوى القطاع المصرفي الكويتي، وذلك نظراً لكونه أحد أكبر المنتفعين من برنامج الإنفاق الرأسمالي كنتيجة طبيعة لحصته السوقية وقدرته على هيكلة وتمويل هذه الصفقات الضخمة ومع مواصلة برنامج الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، نتوقع أن يستمر هذا التوجه، مما سينعكس إيجابياً على كل المؤشرات الاقتصادية، ومن ثم ستعم الفائدة على جميع القطاعات الاقتصادية.

اما على الصعيدين الاقليمي والدولي، فسنواصل تعزيز حضورنا في الاسواق ذات النمو القوي مع التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي ومصر. ونتوقع أن يكون 2018 عاما مميزاً بالنسبة

لعملياتنا في المملكة العربية السعودية، حيث إننا سنقوم بافتتاح فرعين جديدين وسنطرح خدمات خاصة بإدارة الثروات. كما نتوقع أن تستمر خدماتنا في مصر في تحقيق نتائج قوية للمجموعة في ظل استمرار النظرة المستقبلية الإيجابية لنمو للاقتصاد المصري، ولاشك اننا في وضع جيد جدا يمكننا من استغلال تلك الفرصة.

وأود ان أؤكد ايضا على اهمية عملياتنا المصرفية الاسلامية في عام 2018. ونحن نرى بنك بوبيان يحقق اداء ممتازا على صعيدي تعزيز الحصة السوقية ونمو الربحية.

وأخيرا، واستمرارا في تنفيذ استراتيجية التنويع، فمن المتوقع ان يكون عام 2018 بالنسبة لشركة «ان بي كبه كابيتال» أيضا عاما مثمرا للغاية، حيث نرى المزيد من الفرص المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول الناشئة في الكويت، وذلك على خلفية خطة التنمية الحكومية مع التحسن الكبير في أسواق رأس المال التي تقودها جهود البورصة الكويتية.

● ماذا عن خططكم للتوسعة على المستوى الإقليمي؟

- تتمثل الاستراتيجية التوسعية للبنك في التركيز على اسواق الشرق الأوسط، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي متمثلة في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، بالإضافة بالطبع إلى تركيزنا على السوق المصرية.

في السعودية والإمارات سنكون التوسعات عن طريق زيادة عدد الفروع، حيث إن تواجدنا في السوقين يتمثل في أفرع للمجموعة، وقد حصلت المجموعة مؤخراً على الموافقات الرسمية لزيادة عدد الفروع في المملكة العربية السعودية إلى ثلاثة أفرع من فرع واحد حالياً.

وبالحديث عن السوق السعودية، فبالاضافة الى ما ذكرته عن التوسع في شبكة الفروع، فلدينا ايضا خطط توسعية كبيرة في هذه السوق الواعدة في مجال ادارة الثروات. فقد باشرنا بالحصول على ترخيص للعمل في المملكة العربية السعودية التي ستكون مركزًا لأول فرع لبنك الكويت الوطني يخضع في تنظيمه لقوانين هيئة السوق المالية السعودية، وسيباشر هذا الفرع مزاولة اعماله في عام 2018، حيث سيوفر للعملاء خدمات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الخاصة. ويأتي تاسيس هذا الفرع كخطوة فريدة تهدف للاستفادة من الفرص المتاحة في احد أكبر اقتصادات منطقة الخليج العربي.

اما في السوق المصرية فلقد قمنا في عام 2014 بتفعيل استراتيجية توسعية ترتكز بالأساس على زيادة شبكة الفروع والاستثمار المباشر في التطوير التكنولوجي والعامل البشري لزيادة الحصة السوقية والاستفادة من فرص النمو الواعدة في السوق المصرية. وقد شهدت السوق المصرية مؤخراً تحسناً عاماً في ظل تطبيق خطة إصلاح اقتصادي طموحة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي مع التحسن المستمر لمؤشرات الأداء الاقتصادي، وهو ما يعزز فرص النمو لعملياتنا في مصر.

وأخيراً نواصل تعزيز تواجدنا على الصعيد الدولي، حيث يعتمد نمو البنك في ما يخص الصعيد الدولي على تضافر الجهود والتواصل بين شبكاته وفروعه الخارجية بيسر وسهولة، وهو ما تحقق بالفعل نتيجة لاجراءات الجادة والمبادرات التقنية التي تم تنفيذها في عام 2017.

ويأتي افتتاح فرع جديد في الصين، بعد ان كان تواجدنا عبر مكتب تمثيل فقط ليجسد خطوة مهمة وبارزة اتخذتها المجموعة في عام 2017؛ لا سيّما ان هذه الدولة تضطلع بدور حيوي كمصدر مهم لشركات المقاولات المشاركة في عدد من اهم المشاريع الضخمة بدولة الكويت، وبالتالي فإن وجود بنك الكويت الوطني في شنغهاي يمكّنه من تقديم التمويل لهذه الشركات.

● كيف تنظرون إلى وتيرة المشاريع الحكومية في الكويت هذه السنة، وما هي نظرتكم للوضع الاقتصادي بشكل عام؟

- ما زال لدينا يقين برؤيتنا بدورة اقتصادية قوية في الكويت على الرغم من تراجع أسعار النفط مقارنة بالفترات السابقة، حيث كانت دول الخليج تتمتع بفوائض مالية كبيرة. فقد دأبت بيئة الأعمال في الكويت على التحسن بدافع من برنامج الانفاق الحكومي المتعلق بمشاريع البنية التحتية. وهو ما أدى إلى تحسن ثقة القطاع الخاص ودفع بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي.

وقد ادى هذا النمو الاقتصادي بدوره الى تسارع النمو الائتماني، فقد رأينا تحسناً في معدلات النمو الائتماني للقطاع المصرفي الكويتي خلال العامين السابقين.

وتستفيد الكويت من انخفاض نقطة تعادل أسعار النفط، التي قدّرها صندوق النقد الدولي بـ 53 دولاراً أميركياً للبرميل، وكان لذلك الفضل في مرونة الكويت وصمودها في ظل أسعار النفط السائدة منذ عام 2014.

وتشمل نقاط القوة الأساسية الأخرى للاقتصاد الكويتي تعافي الحساب الجاري للدولة ليحقق فائضاً في عام 2017 بالكامل، إلى جانب قوة الثروة السيادية.

كما تُعد نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي الكويتي منخفضة نسبياً، حيث تمثل 19 في المئة من إجمالي الناتج المحلي أو 23 مليار دولار أميركي في عام 2017.

> محفظة القروض نمت 6.5% رغم التسويات التي حصلت
>
> تسويات القروض في 2017 شكلت أعباء ثقيلة
>
> نسبة القروض المتعثرة لدينا من أقل المعدلات عالمياً
>
> غموض يكتنف كيفية تطبيق المعيار المحاسبي التاسع
>
> لاحظنا أن الإقراض الاستهلاكي حقق انتعاشاً في 2017
>
> سنطلق خدمة إدارة الثروات في السعودية
>
> شركة «إن بي إيه كابيتال» تحقق أداءً مثمراً للغاية
>
> نسبة الدين العام إلى الناتج لا تمثل أكثر من 19%